

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد

المركز المالي في مؤسسة إقتصادية

– دراسة حالة – في مطاحن الحضنة لولاية المسيلة

تحت إشراف:

من إعداد الطلبة:

– د. بوبعابة حسان

– بورحلة رندة

– بركة منال

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
.....		جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	رئيسا
– د. بوبعابة حسان	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
.....		جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مناقشا

السنة الجامعية: 2021–2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" وفوق كل علم عليم، يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات "

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين عليه صلوات ربي وسلامه.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل " بوبعاية حسان " الذي أشرف علينا إعترافا بجميله أولا على قبوله على مذكرتنا ولم ييخل علينا بنصائحه وتوجيهاته طلية مدة إنجازها .

وإلى كل موظفي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة الذين مدو لنا العون .

وأخير نسأل الله تعالى أن يزيدنا فهما صالحا ويرزقنا العلم النافع وأن يجعل أعمالنا جميعا صالحة وخاصة لوجهه الكريم أنه على كل شيء قدير، والحمد لله من قبل ومن بعد

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكل والثناء لله تعالى على توفقي في هذا العمل المتماثل في إنجاز مذكرة تخرج .

أهدي هذا العمل إلى أي الغالية حفظها الله وأدام لها الصحة والعافية .

أهدي هذا العمل إلى من كان ظل لي وعلمي الكفاح أبي العزيز حفظه الله .

أهدي هذا العمل إلى أخواتي .

إلى من تقاسم معي مشقة العمل صديقتي منال حفظها الله وأدام لها الصحة

والعافية، وإلى كل زملائي أهدي ثمرة جهدي.

بورحلة رندة

إهداء

بكل معاني الحب و الخشوع وبكل نبضات القلوب وتردد الأنفاس اهدي هذه
الصفحة إلى من أضأؤ لي الطريق وكانوا لي السبب في وصولي إلى هذا اليوم،
إلى من وفرو لي سبب التعلم والنجاح إلى من قال فيهما الله

﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾

إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلى أمي التي مهما قلت فيها لن أوفيا حقها،
التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية.

إلى من كان شمعة تنير دربي ومن علمني الاجتهاد والمثابرة وحب الإطلاع
والسير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام إلى روح أبي
الطاهرة رحمة الله عليه.

إلى فرحة البيت وقرة العين، الإخوة كل باسمه ومقامه.
إلى كل الأهل والأقارب ورفقاء الدرب وزملاء الدراسة.

بركة منال



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	الشكر والعرفان.....
-	إهداء.....
I	فهرس المحتويات.....
II	قائمة الجداول.....
IV	قائمة الأشكال.....
	قائمة الملاحق.....
أ - ج	مقدمة.....
الفصل الأول: التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي	
4	تمهيد.....
5	المبحث الأول: التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.....
5	المطلب الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.....
5	أولاً - مفهوم وخصائص المؤسسة الاقتصادية.....
7	ثانياً - أنواع المؤسسة الاقتصادية.....
12	ثالثاً - أهمية المؤسسة الاقتصادية.....
14	المطلب الثاني: التشخيص المالي.....
14	أولاً - مفهوم التشخيص المالي وأنواعه.....
15	ثانياً - أدوات التشخيص المالي وأنواعه.....
17	ثالثاً - أهداف ونتائج التشخيص المالي.....
19	المبحث الثاني: عموميات حول مؤشرات التوازن والنسب المالية.....
19	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية.....
19	أولاً - رأس المال العامل FR.....
21	ثانياً - إحتياجات رأس المال العامل BFR.....
22	ثالثاً - إحتياجات رأس المال العامل TN.....

23	المطلب الثاني : التحليل بواسطة النسب المالية.....
23	أولا- نسب السيولة والنشاط.....
26	ثانيا- نسب الربحية والمردودية.....
29	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة	
31	تمهيد.....
32	المبحث الأول: عموميات حول مطاحن الحضنة
32	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المطاحن بالجزائر
32	المطلب الثاني: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
35	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وأهداف المؤسسة.....
37	المبحث الثاني: التشخيص المالي في مطاحن الحضنة.....
37	المطلب الأول :عرض وإعداد الميزانيات المالية.....
46	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية بإستخدام مؤشرات المالية
56	المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالية
56	خلاصة الفصل.....
58	الخاتمة.....
61	قائمة المراجع.....
-	الملاحق.....



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين جانب الأصول للفترة (2018-2019-2020)	37
02	يبين جانب الخصوم للفترة (2018-2019-2020)	38
03	يبين جانب الأصول للميزانية الوظيفية للفترة (2018)	39
04	يبين جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للفترة (2018)	40
05	يبين جانب الأصول للميزانية الوظيفية للفترة (2019)	41
06	يبين جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للفترة (2019)	42
07	يبين جانب الأصول للميزانية الوظيفية للفترة (2020)	43
08	يبين جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للفترة (2020)	44
09	يبين الميزانية المختصرة للفترة (2018-2019-2020)	45
10	يبين رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة (2018-2019-2020)	46
11	يبين رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة (2018-2019-2020)	46
12	يبين إحتياج رأس المال العامل للفترة (2018-2019-2020)	47
13	يبين خزينة المؤسسة للفترة (2018-2019-2020)	48
14	يبين حساب نسبة السيولة العامة للفترة (2018-2019-2020)	49
15	يبين حساب نسبة السيولة النسبية للفترة (2018-2019-2020)	50
16	يبين حساب نسبة السيولة الجاهزة للفترة (2018-2019-2020)	50
17	يبين حساب معدل دوران مجموع الأصول للفترة (2018-2019-2020)	51
18	يبين حساب معدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2018-2019-2020)	52
19	يبين حساب معدل دوران الأصول المتداولة للفترة (2018-2019-2020)	53
20	يبين حساب المردودية التجارية للفترة (2018-2019-2020)	53
21	يبين حساب المردودية الإقتصادية للفترة (2018-2019-2020)	54
22	يبين حساب المردودية المالية للفترة (2018-2019-2020)	55

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان	الصفحة
01	يمثل أدوات التشخيص المالي	16
02	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	20
03	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	20
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة مطاحن الحصنة بالمسيلة	35



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان	رقم الملحق
64	ميزانية أصول مؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2018	01
65	ميزانية أصول مؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2019	02
66	ميزانية أصول مؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2020	03
67	ميزانية خصوم مؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2018	04
68	ميزانية خصوم مؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2019	05
69	ميزانية خصوم مؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2020	06
70	جدول حسابات النتائج للمؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2018	07
71	جدول حسابات النتائج للمؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2019	08
72	جدول حسابات النتائج للمؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2020	09



مقدمة

مقدمة:

مر الإقتصاد منذ 1962 بعد تحولات، مست بدرجة الأولى المؤسسة الإقتصادية لأنها تعتبر الخلية الأساسية في البنية الإقتصادية، ومن هذه التحولات التظهير المالي، إستقلالية المؤسسة والتحول نحو إقتصاد السوق، الخصوصة إلخ.

ففي نهاية الثمانينيات من القرن العشرون ظهر مصطلح الإستقلالية وبعد صدور قرارات الإصلاح الإقتصادي الذي مفاده إعادة الهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات في بداية الثمانينيات من نفس القرن قصد تحسين فعاليتها على المستوى الجزئي وكذا بالوطن على المستوى الكلي ومن أجل مساهمتها في التنمية الإقتصادية.

حيث يعتبر المركز المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والتي إزدادت أهميته في ظل تعقد وتوسيع أنشطة المؤسسات الإقتصادية حيث أصبح لازما على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الإقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة على النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

وتتجلى أهمية المركز المالي في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن نشاط المؤسسة وتوفير معلومات موثوقة وحيادية لتمكين مختلف مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا داخليين أو خارجيين من فهم وإدراك واقع المنشأة وإتخاذ القرارات الصائبة وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال التالي:

أولا- الإشكالية

- ما هو التشخيص المالي ودوره في تحديد المركز المالي في المؤسسة الإقتصادية؟

ولمعالجة هذا الإشكالية تمت الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

■ ما هو مفهوم التشخيص المالي وأنواعه؟

■ ما مدى قدرة الوثائق المستعملة في المركز المالي على التشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

■ كيف يتم إتخاذ القرار المالي وماهي مراحله؟

ثانيا - فرضيات البحث

للإجابة على التساؤل المشار إليهم سابقا تم وضع الفرضيات التالية:

■ إستعمال أدوات المركز المالي تكمن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الإقتصادية ومنه إتخاذ القرارات الصائبة.

■ إن القوائم المالية مهمة لإتخاذ القرارات المالية.

ثالثا - أهمية البحث

■ تكمن أهمية الموضوع في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسات الجزائرية .

■ يعتبر قاعدة معلوماتية تساعد على تشخيص وضع المؤسسة المالي بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة ونقاط الضعف.

■ مدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.

رابعا - أهداف البحث

■ إبراز أهمية المركز المالي لكونه من تقنيات عملية إتخاذ القرارات .

■ التعرف على حقيقة الوضع المالي في المؤسسة محل الدراسة.

■ عرض أهم أدوات المستعملة في المركز المالي وتطبيقها في المؤسسة الإقتصادية.

خامسا - أسباب إختيار الموضوع

أ- الأسباب الموضوعية

■ طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة بإعتباره وبمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

■ عولمة الإقتصاد والتي تتطلب تكييف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية.

ب- الأسباب الذاتية

■ تناقش شخصي بالإطلاع على ما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.

■ كون الموضوع من بين المواضيع الجديدة والتي لم يتطرق إليها كثيرا خاصة مع التحول إلى النظام المالي.

سادسا - منهج البحث

إعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والتحليل حيث إستعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم، أما المنهج التحليل فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل مختلف المعلومات والوثائق، ولقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع بموضوع الدراسة.

سابعا - تقسيمات البحث

للإجابة على إشكالية البحث قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث يتضمن الفصل الأول التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي، وأما الفصل الثاني فسوف يتضمن دراسة في مؤسسة مطاحن الحضنة .



الفصل الأول: التشخيص المالي

بواسطة النسب المالية ودوره في

تحديد المركز المالي



تمهيد:

لقد شغلت المؤسسة الإقتصادية حيزا في كتابات الاقتصاديين حسب إتجاهاتهم الأيدلوجية وهذا لأنها تعتبر النواة الأساسية في النشاط الإقتصادي للمجتمع، حيث تعمل على تجميع موارد مادية وبشرية من أجل عملية الإنتاج حيث تمثل المخرجات له، لا يمكن عزل المؤسسة عن محيطها الخارجي، حيث تؤثر وتتأثر به، فالمؤسسة ترمي من خلال مزاولة نشاطها إلى البقاء والإستمرارية في السوق معتمدة في ذلك على جميع الوسائل و الإمكانيات المتاحة لها سواء كانت مادية أو بشرية في ظل إنتهاج طرق وتقنيات التسيير لغرض التنظيم ومراقبة الإجراءات والنشاط ومن بين هذه التقنيات التي تستخدمها المؤسسة " عملية التشخيص " وسنحاول تقديم مفاهيم عامة حول المؤسسة والتشخيص.

المبحث الأول: التشخيص المالي في مؤسسة إقتصادية

لقد شغلت المؤسسة الإقتصادية حيزا في الكتابات حسب إتجاهاتهم الإيديولوجية وهذا لأنها تعتبر النواة الأساسية في النشاط الإقتصادي للمجتمع، حيث تعمل على تجميع مواد مادية وبشرية من أجل عملية الإنتاج حيث تمثل المخرجات له، لا يمكن عزل المؤسسة عن محيطها الخارجي حيث تؤثر فيه وتتأثر به، فالمؤسسة ترمي من خلال مزاوله نشاطها إلى البقاء والإستمرارية في السوق معتمدة في ذلك على جميع الوسائل والإمكانات المتاحة لها سواء كانت مادية أو بشرية في ظل إنتهاج طرق وتقنيات التسيير لغرض التنظيم ومراقبة الإجراءات والنشاط ومن بين هذه التقنيات التي تستخدمها المؤسسة "عملية التشخيص" وسنحاول تقديم مفاهيم عامة حول المؤسسة والتشخيص.

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسة الإقتصادية

نظرا الأهمية البالغة للمؤسسة كوحدة أساسية مكونة لهذه الإقتصاديات التي وجب حمايتها وتطويرها والإحاطة بها، إذا سيتم التطرق إلى ماهيتها في هذا المطلب من حيث المفهوم، الخصائص، والأنواع والأهداف.

أولا- مفهوم وخصائص المؤسسة الإقتصادية

1- مفهوم المؤسسة الإقتصادية:

إن كلمة المؤسسة هي ترجمة للكلمة Enterp.R.ES كما يمكن إستعمالها في ترجمة للكلمتين التاليتين
Umdertaking ,FIRM .

وللمؤسسة عدة تعاريف نذكر منها:

- المؤسسة هي وحدة إقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنتاج الإقتصادي.
- المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال جمع بين العوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل عليه من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج.

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس من النشاط الإنتاجي والنشاط المتعلقة له من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها. (1)

- المؤسسة كما يعرفها مكتب العمل الدولي: هي كل مكان لمزولة نشاط إقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة. (2)

المؤسسة هي القوالب التي ينظم الناس فيها شؤونهم في علاقاتهم ببعض البعض والمؤسسة جهاز العمل، وأجهزة العمل تشمل على تركيبات ونظم وأدوات وتجهيز وتوزيع. (3)

- هي إندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين وهذا في إطار قانوني ومالي وإجتماعي معين وضمن لشروط إقتصادية تختلف زمانيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم النشاط الذي يقوم به. (4)

- تعتبر المؤسسة كمنظمة بحيث تتكون من اللحظة التي يقبل أفراد المؤسسة المساهمة فيها أو تقديم مساهمة فاعلة وتسجل تحت أهدافها. (5)

- المؤسسة عبارة عن نظام بأنه نتيجة للمنظمة تضم عدة عناصر مختلفة ومتراطة ومتفاعلة فيما بينهما من أجل تحقيق هدف مشترك. (6)

2- خصائص المؤسسة الاقتصادية

من التعاريف السابقة للمؤسسة، يمكن إستخلاص صفات أو خصائص التالية: (7)

■ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث إمتلاكها كحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولاتها.

¹ - الدكتور زكي حنوش، الدكتور مروان المسمان، الرعاية و التخطيط في المشروع ، مديرية الكتب والمطبوعات، 1981، ص9.

² - الدكتور محمد عادل العاقل، مبادئ التحليل الإقتصادي، جامعة حلب، 1979، ص ص 313-314.

³ -G eorge F.Gant , développement , administration : concept G OALS , méthodes

⁴ - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 1990، ص14.

⁵ -pderubvote cite dars huardpiere , objective et strudure de gudage de l'entre pris CNRS , paris 1974,P19.

⁶ -Caca zard et ssepari , control de gestion manuel et application douan paris 1996 ,P21.

⁷ - بلقاسم سعودي، دروس في مقياس التشخيص المالي، السنة أولى ماستر، الإدارة المالية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، بدون صفحة .

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كافي وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، وتحقيق رقم أعمال معين.
- صفات الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية، وأو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت منعزلة ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- المؤسسة وحدة إقتصادية أساسية في المجتمع الإقتصادي، فالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- يجب أن يشمل إصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاعلت كفاءتها.

ثانيا - أنواع المؤسسة الإقتصادية

للمؤسسات الإقتصادية أنواع وأشكال مختلفة تظهر فيها تبعا:

- الشكل القانوني.
- طبيعة الملكية.
- الطابع الإقتصادي.

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

1- أنواع المؤسسات تبعا للشكل القانوني: ⁽¹⁾

أ- المؤسسات الفردية: وهي مؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها:

▪ السهولة في التنظيم أو الإنشاء.

▪ صاحب هذه المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.

▪ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا ما يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

- أما عيوب المؤسسة الفردية فهي :

▪ قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر رأسمال .

▪ صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

▪ قصر وجهة النظر صاحب المؤسسة غير محدودة فهو المسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

ب - الشركات Partnerships : وتعرف الشركة على أنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة وتتقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

▪ شركات الأشخاص: كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات ذات مسؤولية محدودة.

▪ شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة.

- وللنوع الأول من المؤسسات، شركات الأشخاص، مزايا رئيسية هي:

✓ سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائه.

✓ نظر لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل لذلك تسيير المؤسسة.

¹ - الدكتور زكي حنوش، الدكتور مروان المسمان، مرجع سابق، بدون صفحة.

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

✓ من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المسؤولية وبالتالي تحقيق الربح.

✓ زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء كما يسهل أكثر إمكانية الحصول على قروض .

- أما مساوئ شركات الأشخاص

✓ حيث الشركة معرضة للخطر نتيجة إنسحاب أو وفاة أحد الشركاء.

✓ مسؤولية غير محدودة للشركاء.

✓ وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.

✓ في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء.

- ومن مزايا هذه المؤسسات، شركات الأموال هي :

✓ مسؤولية المساهمون محدودة بقيمة أسهمهم أو سنداتهم.

✓ إمكانية الحصول على القروض بشكل أسرع وأسهل.

✓ حياة المؤسسة أكثر إستقرار .

- أما مساوئ شركات الأموال فهي:

✓ ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.

✓ تخضع إلى الرقابة حكومية شديدة.

✓ بسبب عدم حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الإهتمام الفعلي بشؤون الشركة من قبل مسيريهها غير المساهمين.

2- أشكال المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية:

أ- المؤسسات الخاصة: **Privat firms** : هي مؤسسة التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة أفراد (الشركات أشخاص، شركات الأموال).

ب- المؤسسات المختلطة **Misced firms** : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

ج- المؤسسات العامة (العمومية) **Public firms** : وهي مؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شأؤو، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة ومسؤولون عن أعمالهم هذه إتجاه الدولة وفق للقوانين العامة للدولة، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الإقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وحيزه وليس هناك أهمية كبيرة للربح (وربما تريح وربما تخسر)، وإنما تعمل من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج أو تحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق الربح، فالربح في المؤسسات العامة ، لا يكون دائما هدفا يحدد ذاته.

وتتصف المؤسسات العامة في النظام الإشتراكي في الكثير من الأحيان بالضخامة والتمركز center libation⁽¹⁾ بحيث نجد في الصناعة الواحدة مؤسسة عامة واحدة تسيطر على كل المواقف هذه الصناعة، مما يدعو البعض إلى تسميتها بالمؤسسات المحتكرة Monoqlicts غير أن الهدف المتوفر من وجود المؤسسات العامة تسميتها العامة يختلف عنه في المؤسسات الرأسمالية، فأسباب الإحتكار في النظام الرأس المالي في النظام الإشتراكي فيعود إلى تحقيق وفورات الحجم Economies التي لا تحقق إلا إذا كانت المؤسسة ذي حجم كبير كما أن المؤسسة الرأسمالية المحتكرة تحاول تحقيق مصالحها الخاصة وأن تعارض ذلك مع المصلحة العامة.

وهذا ويتم إنشاء المؤسسات العامة بموجب قانون LAW أو مرسوم Décrie معين يعطيها حق مزولة نشاطات إقتصادية محددة تحت شروط محددة.

¹ -yoder dale , personel management and industriel (2) relations , 4th Edition , prentice , hall Inc , new York. ,p88-99.

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

القوانين و المراسيم التي تنشأ عن المؤسسات العامة تختلف من بلد إلى آخر بل تختلف حتى في داخل البلد نفسه، وهذا ليس فقط ما يتعلق بنصوصها الإدارية، ولكن أيضا ما تعلق بطبيعة نصوصها بالنسبة للسلع التي تنتجها أو الخدمة التي تقدمها وما إذا كانت السلعة أو الخدمات تقدم أو مقابل ربح.

3- أشكال المؤسسات تبعا للطابع الإقتصادي :

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا للمعايير الإقتصادية معينة، أي تبعا للنشاط الإقتصادي الذي تمارسه وعليه نميز هذه الأنواع:

أ- **المؤسسات الصناعية:** وتنقسم هذه المؤسسات بدورها، تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

■ **مؤسسات الصناعية الثقيلة أو الإستخراجية :** كمؤسسات الحديد والصلب ومؤسسات الهيدروكربونية... إلخ، وما يميز المؤسسات هو إحتياجاتها لرؤوس الأموال كبيرة، كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.

■ **مؤسسات الصناعية التحويلية الخفيفة:** كمؤسسات العزل والنسيج، مؤسسات الجلود .

ب- **المؤسسات الفلاحية:** وهي مؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأراضي أو إستصلاحها، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.

ج- **المؤسسات التجارية:** وهي مؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة ومؤسسات المفرق مثل مؤسسات الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح.

د- **المؤسسات المالية:** وهي مؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين و مؤسسات الضمان الإجتماعي.

هـ- **مؤسسات الخدمات:** وهي مؤسسات التي تقوم بخدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية.. إلخ.

وفي أخير يجب أن نشير بأنه بالرغم من الدور الهام بكل نوع من أنواع المؤسسات السالفة الذكر، إلا أن دراستنا هذه تقتصر فقط على المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع الإستهلاكية منها والرأسمالية.⁽¹⁾

¹ - الدكتور محمد عادل العاقل، مرجع سابق، بدون صفحة .

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

ثالثا - أهمية المؤسسات الإقتصادية

منذ الإستقلال إلى الآن وعبر مخططات التنمية الوطنية تهدف السياسة الوطنية للإنتاج على المدى المتوسط والمدى الطويل:

- الإستقلال الإقتصادي.
- إنتاج السلعة معتدلة الثمن.
- تلبية حاجات المستهلكين المحليين.
- رفع مستوى المعيشية لأفراد المجتمع.
- تحقيق حاجات عائد مناسب على رأسمال المستثمر أو تحقيق معدل الربح.
- إمتصاص الفائض في العمالة (الهدف هو التشغيل الكامل).
- التكامل الإقتصادي على مستوى الوطني.
- تقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.
- الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية.

وإذا تابعنا إستراتيجية مؤسسة ما من مؤسساتنا الوطنية، ولتكن المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط E.N.P.C على سبيل المثال، ضمن سياسة الإنتاج الوطني لوجدناها تهدف إلى تحقيق غرضين أو هدفين رئيسيين هما:

أ - هدف إقتصادي:

- ✓ تزويد السوق الوطنية بمختلف أنواع السلع البلاستيكية وبمختلف الأحجام.
- ✓ تصدير ما هو فائض عن السوق الوطنية.
- ✓ تحقيق معدل معين من الربح يوزع قسم منه على العمال، والقسم الآخر يستعمل للتوسع في المستقبل..... إلخ.

ب- هدف إجتماعي:

✓ تأمين فرص عمل جديدة.

✓ رفع مستوى العاملين الإجتماعي والحياتي إلخ.

المطلب الثاني: التشخيص المالي

التشخيص المالي هو مجال هام من مجالات الإدارة المالية وضرورة قصوى بالنسبة للتحليل المالي .

أولاً- مفهوم التشخيص المالي وأنواعه

1- مفهوم التشخيص:

تعتبر كلمة التشخيص ذات مصدر يوناني وتعني القدرة على الإدراك وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب، حيث تقوم على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي بينها ميدان التسيير المؤسسات حيث يكمن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات و الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة. (1)

يمكن تعريف التشخيص المالي على أنه:

التعريف الأول: يعرف التشخيص المالي على أنه " عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف إستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية. (2)

التعريف الثاني: يعد التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية. (3)

التعريف الثالث: التشخيص المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن إستخلاصها من البيانات والقوائم المالية بهدف جمع المعلومات وتحليلها، وهذا من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد عملية سليمة. (4)

¹ - توفيق رفاع، محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2020، ص 41-42

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 45.

³ - زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقسيم الأداء، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص 48.

⁴ - لحسن دروي، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، تخصص مالية المؤسسة وحوكمة المؤسسة المالية و إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2016، ص 10.

الفصل الأول — التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

وعليه نستنتج ما سبق ذكره أن التشخيص المالي يهتم بفحص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وذلك بإستعمال تقنيات التحليل المالي وهذا بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لها في مدة زمنية معينة وبالإعتماد على النتائج المتوصل إليها والتدقيق في الأسباب المؤدية إلى نقاط الضعف من أجل تصحيحها وتفاديها مستقبلا أو بتوجيه القوة وهذا من أجل إتخاذ القرارات المالية والقرارات المتعلقة بالسياسة العامة للمؤسسة.

2- أنواع التشخيص المالي:

يوجد نوعان من التشخيص المالي: (1)

أ- **التشخيص المالي الداخلي:** وهو عملية تشخيص وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف الداخلية للمؤسسة، حيث لأن هذا التشخيص تضعه المؤسسة لنفسها، والهدف منه أن تكشف عن مواطن القوة والضعف وتقوم بتزويد المسييرين بالمعلومات التي أساسها يتم إتخاذ القرارات المناسبة .

ب- **التشخيص المالي الخارجي:** هو عملية تحديد الإمكانيات التي بحوزة المؤسسة فيما يخص السوق التي تتعامل معه أو العائق التي يمنعها من مواصلة نموها.

يرتكز التشخيص على دراسة قطاع النشاطات المؤسسة من جهة ودراسة الفرص والتهديدات يمكن موجهتها من جهة أخرى.

ثانيا - أدوات التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في حياة المالية للمؤسسة وذلك بهدف ضمانا للتحسين الوضع في المستقبل، وضمان إستمرار التسيير الفعال، وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينهما وهي : (2)

1- **تحليل الهيكل المالي:** الهدف منه ضمان تمويل الإحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية المالية، وهذا بالإعتماد على المنظور الوظيفي.

2- **تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو

¹ - شبيخة خميمي، التسيير المالي للموسوعة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 47-48.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 45.

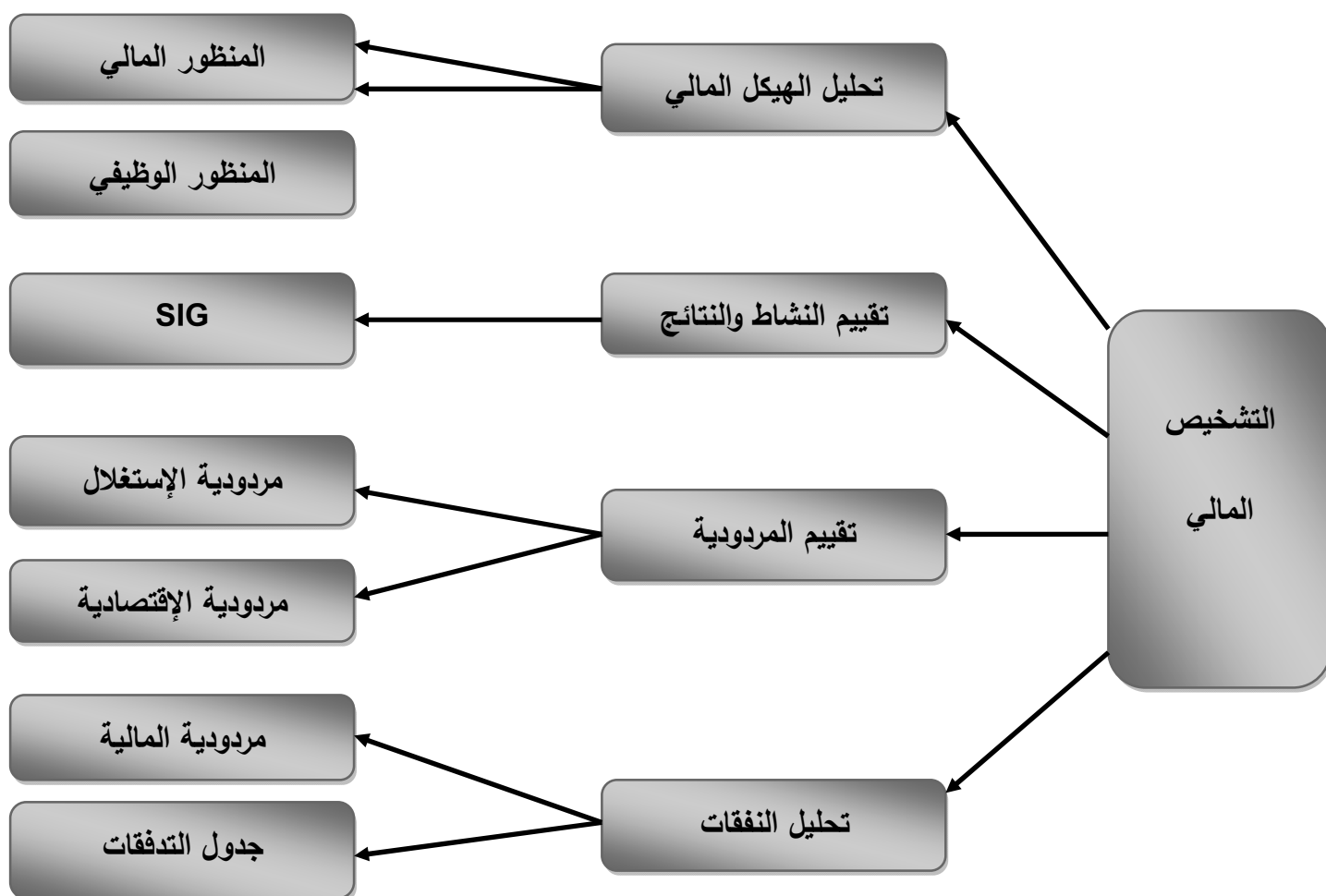
الفصل الأول — التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله إتخاذ القرارات التمويل والإستثمار وغيرها.

3- تحليل التدفقات المالية: تمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز كما يحتوى هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4- تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك بإستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحقيقها مما يمكن من إتخاذ القرارات المناسبة، ويمكن توضيحها في الشكل التالي :

الشكل رقم (01): يمثل أدوات التشخيص المالي



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص45.

ثالثاً - أهداف ونتائج التشخيص المالي

في هذا العنصر ستطرق إلى أهداف التشخيص وبعض نتائجه.

1- أهداف التشخيص المالي: فإن الهدف من التشخيص المالي هو تقدير مستوى تحقيق عناصر التالية: (1)

أ- النمو: التشخيص المالي يهدف إلى تحقيق المستوى المطلوب النمو المؤسسة وذلك بدراسة مصادر التمويل والإستثمار ورفع الربحية.

ب- التوازن: أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى الطويل (دورة الإستغلال) وعلى المدى القصير (دورة الإستغلال).

ج- المردودية: أي بنوعيتها:

■ المردودية الإقتصادية: أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس المال مدى الإقتصادي .

■ المردودية المالية: والتي تقيس عائد التوظيف المالي للإستثمارات.

د- المخاطر: التشخيص المالي يهدف إلى التعرف على المخاطر التي قد تواجه المؤسسة وكيفية مواجهتها وذلك بتحديد نقاط القوة والضعف الأداء المالي للمؤسسة.

إن الهدف الأساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة وشاملة على نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة وموقعها في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر حاضرها ومستقبلها وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب ونفاذي المخاطر المحتملة وإستغلال الفرص.

كما يهدف التشخيص المالي إلى إتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسع المؤسسة.

2- نتائج التشخيص المالي: الهدف من التشخيص المالي هو الوصول إلى نتائج سريعة ومرضية وأهم هذه

النتائج مايلي: (2)

¹ - لحسن دروي، مرجع سابق، ص 10 .

² - مرجع نفسه، ص 10 .

الفصل الأول — التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

أ- نتائج التشخيص المالي الخارجي: ومن أهمها مايلي:

- ✓ توفير المعلومات من النتائج المالية المحصلة.
- ✓ تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.
- ✓ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- ✓ تقييم نتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى إستعداد المؤسسة للإستدانة وقدرتها على تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.

ب- نتائج التشخيص المالي الداخلي: يسمح التشخيص المالي الداخلي بإتخاذ القرارات والأحلام التالية:

- ✓ تقدير المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ تحديد الأخطار (خطر الإستغلال، خطر مالي).
- ✓ إتخاذ القرارات الإستراتيجية(مستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الإستثمار، قرارات توزيع الأرباح).

المبحث الثاني: عموميات حول مؤشرات التوازن والنسب المالية

يتم تحليل الهيكل المالي للمؤسسة عن طريق دراسة وتحليل الميزانية وهذا بإستعمال مؤشرات التوازن والنسب الأكثر دلالة من أجل الوصول إلى التوازن الهيكلي للمؤسسة وعلى أساسها يتم التعرف على نقاط القوة والضعف للتمكن من بناء أهداف مستقبلية للمؤسسة على ضوء النتائج المتوصل إليها، سوف توضح هذه المؤشرات والنسب في المطالب الآتية:

المطلب الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية

يعتمد التشخيص المالي في تحليل القوائم المالية على مؤشرات التوازن وبعض النسب وتتمثل مؤشرات التوازن في رأس المال العامل FR، إحتياجات رأس المال العامل BFR، الخزينة TR .

أولاً- رأس المال العامل FR

1- تعريف رأس المال العامل:

- يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها في الأصول قصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الإستغلال.⁽¹⁾

- هو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة، ويمكن اللجوء إليه لتغطية الإحتياجات الطارئة التي يمكن أن تحقق في ظل الظروف عدم التأكد أي المستقبل بها يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، وضمان إستمرار توازن هيكلها المالي.⁽²⁾

- هو من الموارد الدائمة المستخدمة في تمويل إستخدامات دورة الإستغلال لأكثر من سنة والموجهة للإستثمار والزيادة في الطاقة الإنتاجية.⁽³⁾

ويمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما:

¹ - يوسف قريشي، التفسير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 83 .

² - يحيي سعيد، محاضرة في التحليل المالي، قسم علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر 2006-2007، بدون صفحة.

³ - إلياس بن ساسي، يوسف، مرجع سابق، ص 56-57.

الفصل الأول — التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

■ أسلوب أعلى الميزانية (في الأجل الطويل) :

رأس المال العامل FR = (الموارد الثابتة - الإستخدامات الثابتة)

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رئيس العامل والمتغيرات المحددة له. ⁽¹⁾

الشكل رقم (02): رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة
	رأس المال العامل FR

المصدر: عادل عيشي،

■ أسلوب أسفل الميزانية (في الأجل القصير) :

رأس المال العامل FR = (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة)

الشكل رقم (03): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة
رأس المال العامل FR	

المصدر: عادل عيشي،

2-الحالات التي يمكن أن يأخذها الرأس المال العامل الصافي الإجمالي:

$FR_{ng} > 0$ (سياسة محافظة) : يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة < التثبيات وبالتالي المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن طريق خطر نقص السيولة والتعثر المالي ما يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا، على المدى الطويل، أي تمكنت من تمويل إحتياجاتها الطويلة الجل بإستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحقت فائض مالي يمكن إستخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

$FR_{ng} < 0$ (سياسة جريئة) : يتحقق ذلك الجزء عندما تكون الأموال الدائمة > التثبيات وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أن المؤسسة قامت بتمويل الإستخدامات المستقرة

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف، مرجع سابق، ص 58.

الفصل الأول — التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

ذات العمر الإقتصادي الطويل بمرور الدورة القصيرة الأجل، المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية بإستخدام موارد المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى إستثمارها إلى الحد الأدنى يتوافق مع مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى إستثمارها إلى الحد الأدنى يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

FR = 0: في هذه الحالة الأموال الدائمة التثبيتات فقط، أما الأصول فتتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية للمؤسسة. ⁽¹⁾

ثانياً - إحتياجات رأس المال العامل BFR

1- تعريف إحتياج رأس المال العامل:

ينتج عن دورة الإستغلال تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجة وفي الكثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للإستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتا نتيجة وجود فوارق زمنية بين الإستغلال، تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية إحتياجاتها والتي تعبر عنها بالإحتياجات من رأس المال العامل BFR

$$\text{إحتياج رأس المال العامل BFR} = (\text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة})$$

2- أنواع إحتياج رأس المال العامل:

أ- إحتياج رأس المال العامل للإستغلال BFR_{ex} : يمثل الأصول المتداولة للإستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الإستغلال في الأجل القصير، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل للإستغلال} = \text{الأصول المتداولة للإستغلال} - \text{الخصوم المتداولة للإستغلال}$$

ب- إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال BFR_{rh} : يمثل الأصول المتداولة خارج الإستغلال التي تستطيع تمويلها بالموارد المالية خارج الإستغلال في الأجل القصير، وتحسب وفق العلاقة التالية:

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف، مرجع سابق، ص 58.

إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال = الأصول المتداولة خارج الإستغلال - الخصوم المتداولة خارج الإستغلال

3- الحالات التي يمكن أن يأخذها إحتياج رأس المال العامل

$BFR < 0$: إذا كانت قيمة BFR كبيرة موجبة، فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف إحتياجات دورة الإستغلال حالة (إختلال) .

$BFR > 0$: في هذا الحالة تكون إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الإستغلال والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود إختلال في إستغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح حالة (إختلال).

$BFR = 0$: موارد الدورة = إحتياجات الدورة. ⁽¹⁾

ثالثا - الخزينة TR

1- تعريف الخزينة TR :

عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الإستغلال، وهي تشمل صافي فيم الإستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الإستغلال. ⁽²⁾

الخزينة مجموع الأموال الجاهزة (النقدية) تحت تصرف المؤسسة في حالة سيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة إحتياجات دورة الإستغلال.

من خلال الخزينة تستطيع المؤسسة تحديد التوازن المالي، فإذا تمكنت من تغطية مختلف إحتياجاتها يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز تعطي بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة TR} = (\text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم})$$

¹ - جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 75 .

² - مرجع نفسه، ص 76 .

2- الحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة

$TR < 0$: رأس المال العامل < رأس إحتياج المال العامل، في هذه الحالة قامت المؤسسة بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

$TR > 0$: رأس المال العامل > إحتياج رأس المال العامل، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهذا يطرح مشكل ممثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما نطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تقترض من البنوك، أو تنازل عن بعض إستثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وبعض حالاتها الاستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية.

$TR = 0$: رأس المال العامل = إحتياج رأس المال العامل (أي الخزينة المثلى) : إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق للإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل وإحتياج رأس المال العامل . (1)

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المالية المفيدة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير نتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتشخيص في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج، وسوف نتطرق إلى النسب السيولة والنشاط ونسب الربحية والمردودية وكذلك محددات إستخدام النسب المالية.

أولاً- نسب السيولة والنشاط

1- نسب السيولة:

السيولة هي القدرة على توفير الأموال بالقدر الكافي والتكلفة المتدنية لمواجهة مختلف الإلتزامات المالية والاحتياجات المرتبطة بدورة الإستثمار والإستغلال، ويمكن تحديدها من خلال الموجودات القابلة للتحويل إلى نقدية جاهزة من خلال فترة زمنية قصيرة مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من الإقتراض وزيادة رأس المال

¹ - جليلة بن خروف ، مرجع سابق، ص76 .

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

والإحتياجات والأرباح المحتجزة.⁽¹⁾

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني في المؤسسة، حيث تلجأ المؤسسة المالية إلى نسب السيولة للحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من إلتزامات مستحقة في تاريخ إستحقاقها، فكما كانت نسبة السيولة كبيرة كانت المؤسسة ذات قدرة كبيرة في الوفاء بإلتزاماتها المالية قصيرة الأجل ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

أ- **نسبة السيولة العامة:** تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة، تقيس قدرة المؤسسة على تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل وذلك بالإعتماد على الأصول المتداولة هذه النسبة يجب أن لا تقل عن 1 وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة، ودل ذلك على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الإلتزامات المتداولة دون الحاجة لتسيير أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:⁽²⁾

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب- **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة مدى إمكانيات سداد إلتزامات قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، كما تبين مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة هي أسرع أنواع إستجابة لتسديد الديون المستحقة من المخزونات، وتسمى بالنسبة السريعة أيضا لكونها تعتمد على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة سيولة، وتحسب قيمتها كمايلي:⁽³⁾

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يرجع سبب إستبعاد المخزون السلعي من البسط لكونه أقل الأصول المتداولة سيولة سبب بطء تمويله إلى نقد أو عدم التأكد من بيعه، لأنه هناك إحتمال أن يتم بيعه بخسارة أو لا تتمكن من بيعه على الإطلاق، عادة ما تكون هذه النسب محدودة بين أدنى يساوي 0.3 وحد أقصى 0.5 .

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدم، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص182.

² - مرجع نفسه، ص 183

³ - مرجع نفسه، ص184.

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

ج- نسبة السيولة الجاهزة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط من اللجوء إلى القيم الجاهزة، ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم القابلة للتحقيق إلى سيولة، دون أن تفقد مكانتها في السوق كأن تطلب من زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة، وتحسب بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2- نسب النشاط (الدوران):

تستخدم هذه النسب في قياس وتقييم أداء المؤسسة المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو في فترة زمنية معينة.

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول وقدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول ، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن، ومن بين هذه النسب نذكر مايلي:

أ- معدل دوران مجموع الأصول: تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى علاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة وتساعد دراسة هذه النسب أو هذا المعدل متابعة تطوره ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب- معدل دوران الأصول الثابتة: من مؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهميته هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة كفاءة فعالية أدائها في إستغلال وإستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص194.

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

ج- معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذه المعدل مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذه المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات.

ثانيا - نسب الربحية والمردودية

1- نسب الربحية:

يهتم المستثمر بالتعرف على العائد المتوقع على المال بالمشروع لذلك يجب على المحلل المالي بعد قياس العائد مقارنة بمعدل العائد الذي ينشده المستثمر في سوق المال على هذا النوع من الإستثمارات فهذا أن الإستثمار في المشروع مربحا أي أن معدل العائد المتوقع في ذاته ليس له معنى إلا إذا وجد معدل مرجعي يقارن به، وبذلك تتم مقارنة معدل الربحية المتوقع بالمعيار الذي يحدده سوق المال، هي نسب يقاس من خلالها كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال الموارد إستغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نذكر: ⁽¹⁾

أ- **معدل العائد عن الملكية:** تسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعتبر هذه النسب عن العائد الذي يحققه الملاك على إستثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم النسب الربحية أو المردودية المستخدمة حيث أنه على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الإستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى إستثمارات أخرى تحقق عائد مناسباً، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد عن الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وهي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، نظرا لأن الحقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة، فإننا نستخدم متوسط الحقوق المساهمين التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة + متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة).

¹ - محمد عبد الحميد عطية، الإستثمار في البورصة (سوق العمل - التحليل الأساسي - التحليل الفني - أدوات التحليل المالي، مؤشرات أداء السوق، اتجاهات الأسعار، محفظة الإستثمار)، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2011، ص 193.

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

ب- معدل العائد الإستثمار: تعبر على مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام كل الأموال المتاحة وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل العائد الإستثمار} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{إجمالي الإستثمار}}$$

ج- نسبة العائد على إجمالي الأصول: ويتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من الأصول على مؤشر عالي يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك، ويعود بسبب الإرتفاع في هذه النسبة لإرتفاع صافي الربح ونجاح المؤسسة في تحقيق مستوى عالي من الدخل، بينما يكون سبب الإنخفاض فشل المؤسسة في تحقيق أرباح عالية نتيجة لزيادة التكاليف والمصاريف أو سبب الزيادة في إجمالي نتيجة شراء أصول جديدة ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إستخدام أصولها في توليد الربح، وكلما إرتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها.

د- هامش الربح الصافي: توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يحققه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة إلى خسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث تقيس مدة تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، فهي تعطي إجابيات نهائية عن الكفاءة العامة للإدارة المؤسسة، كما تعكس ربحية المؤسسة العلاقة بين الأرباح المحققة والإستثمارات المادية والمالية التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح من خلال الإستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة، لحساب المردودية في المؤسسة، تستخدم ثلاث أنواع من النسب: ⁽¹⁾

أ- المردودية التجارية: تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في

¹ - محمد عبد الحميد عطية، مرجع سابق، ص ص 194-199

الفصل الأول ————— التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي

المؤسسات التجارية، وتتمثل في قدرة المؤسسة على إستخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري الصناعي الذي تمارسه المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

ب- **المردودية الإقتصادية:** تهتم الإدارة المالية بمؤشرات المردودية الإقتصادية وتتابع تغيراته عبر السنين، بإعتباره أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة، ومن خلاله يمكن التعرف على جوانب القوة والضعف للمؤسسة، قبل إرتفاعه على كفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي إتخذتها الإدارة المالية في المؤسسة، وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة إستخدام أصولها، يدل على إرتفاع هذه النسبة على الإستخدام الأمثل للأموال، ويمكن حسابها بالشكل التالي:

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ج- **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

يدل إرتفاعها على قدرة المؤسسة من ناحية الأداء والذي إنعكاس لكل سياستها وقراراتها، وفي حالة الإنخفاض يدل على ضعفها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل نستخلص أن التشخيص المالي قد مر بعدة مراحل جعل منه علم لع مفاهيم متنوعة، وإبعاد متشعبة، والتشخيص المالي له خطوات تشكل منهاجاً علمياً، وكذا له أنواع متعددة وأهميته بالغة حيث يقوم بتقييم أداء المنشأة والتعرف على قوة مركزها المالي.

ثم إختيار أدوات التشخيص المالي المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الحصول على نتائج معينة تساعد وتساهم في وضع التصورات الضرورية من خلال تفسير النتائج المنخفضة ومنه إتخاذ قرارات رشيدة تمكنها من تحقيق أهداف المنشأة .



الفصل الثاني: دراسة حالة وحدة
المركب الصناعي التجاري الحضنة
المسيلة (وحدة مطاحن الحضنة)



تمهيد:

بعد الإنتهاء من الجانب النظري للموضوع الذي تطرقنا فيه إلى التشخيص المالي وتحديد المركز المالي للمؤسسة سنحاول في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية تعتمد إسقاط لما هو نظري كما هو معاش في إحدى المؤسسات الجزائرية ولقد وقع إختيارنا في ذلك على المؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة - وحدة مطاحن الحضنة- وللقيام بهذه الدراسة إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

❖ المبحث الأول: عموميات حول مطاحن الحضنة

❖ المبحث الثاني: التشخيص المالي في مطاحن الحضنة

المبحث الثاني: عموميات حول مطاحن الحضنة

قمنا بإجراء دراسة حالة تطبيقية لمطاحن الحضنة للوقوف على مختلف الخطوات والمراحل التي تمر بها عملية التحليل المالي، وكيفية مساهمته في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة، وتحديد أهم النتائج والإيجابيات التي حققتها المؤسسة مع مختلف الأطراف والمتعاملين الإقتصاديين من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع مطاحن الجزائر

بعد أن تحصلت الجزائر على إستقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس 1965 تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن، وأصبحت تسمى المؤسسة للتدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، كذلك وضع خطة لتحديد المصالح الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للتدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها عبر الوطن وتدرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية.⁽¹⁾

ويمكن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والتدقيق وعجائن غذائية والكسكس) وسنتطرق بالتفصيل عن المركب الصناعي التجاري بالحضنة بالمسيلة في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

أولاً- نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولايتي برج بوعريرج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة إنتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل

¹ - مصلحة التجارية بالمؤسسة مطاحن الحضنة.

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755 م^2 منها 12555 م^2 مغطاة.

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة في 01.10.1997 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 07.09.1997، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 01.10.1997 بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 01.10.1997، تم رفعه في 30.04.1998 إلى 479.000.000 دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000 دج.⁽¹⁾

سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، وأصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة .

ثانيا- الوحدات الإنتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

● يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع « MOLINO » مولينو وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب: 242.202.253.51 دج .

● يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع « Golfito » "قول فيطو" وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج .

ثالثا- قدرات المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

تتمثل فيمايلي:

1- قدرة الطحن: 4.000 قنطار/ يوميا من القمح الصلب.

1.500 قنطار / يوميا من القمح اللين.

2- قدرة الإنتاج: 2.560 قنطار/ يوميا من السميد (سميد ممتاز ب: 64% نسبة الاستخلاص).

1.110 قنطار/ يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب: 74% نسبة استخلاص).

¹ - مصلحة التجارية بالمؤسسة مطاحن الحضنة.

الفصل الثاني _____ دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

3- قدرة تخزين: 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار - قمح لين 62.500 قنطار)، طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيمة 330 طن، أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالآتي:

- السميد 199.283 قنطار، الدقيق 209.629 قنطار، بقايا الطحن 189.004 قنطار، العجائن الغذائية 531 قنطار.

- رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2007: 2.938.000.000.58 دج

رابعاً- وظائف المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

وتتمثل فيما يلي: ⁽¹⁾

1- الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات التوجيهية..... إلخ)
- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم..... إلخ)
- ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج تسيير الملفات التقنية.. إلخ)

2- الوظيفة الإنتاجية تتمثل في الأدوار التالية:

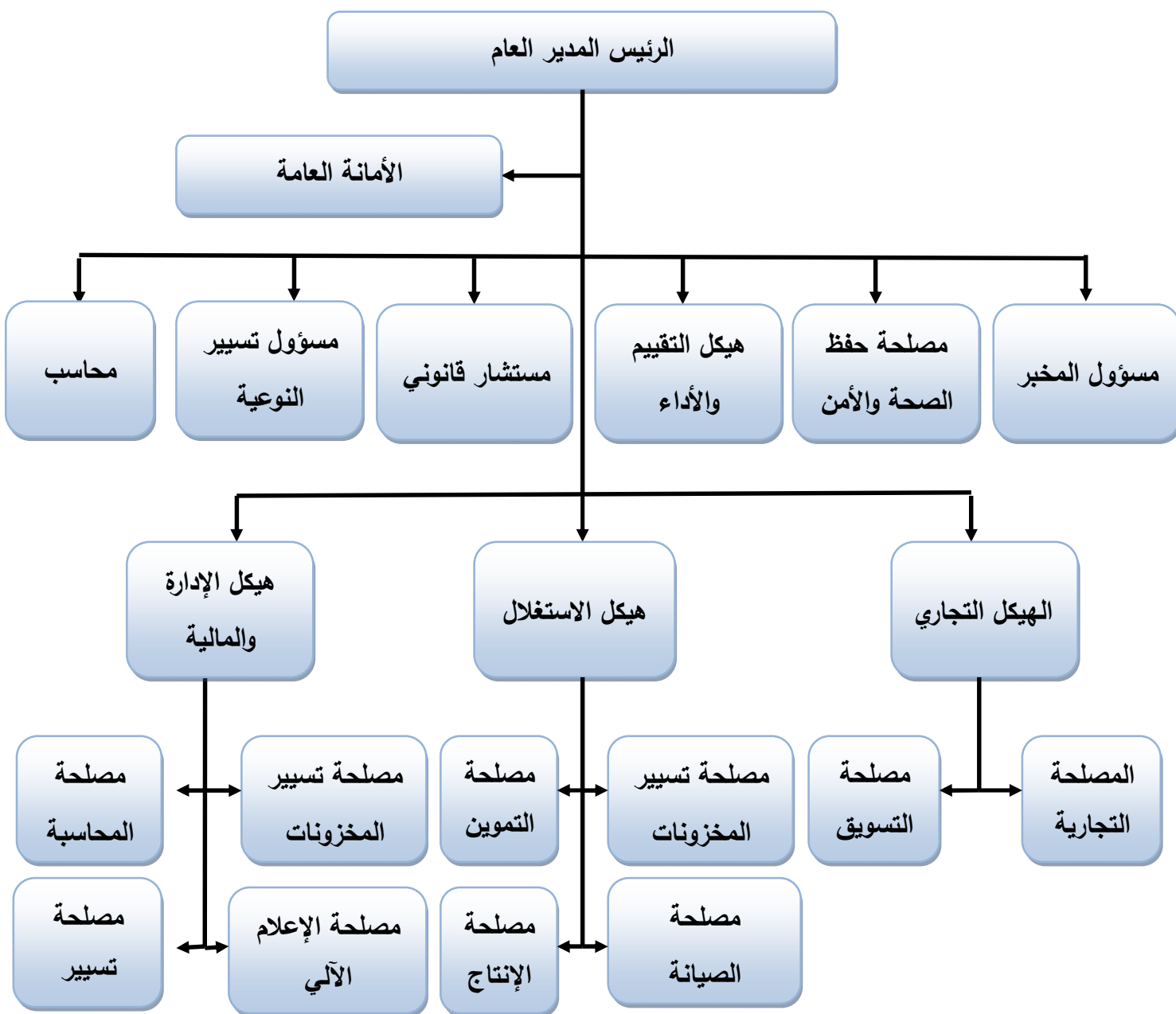
- تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.
- بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد و الفرينة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة و الكسكي إلخ.

¹ - مصلحة التجارية بالمؤسسة مطاحن الحضنة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وأهداف المؤسسة

أولاً- الهيكل التنظيمي للمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مصلحة الموظفين .

ثانياً - أهداف مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها: ⁽¹⁾

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفريضة.
- المساهمة في بناء و تطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج و تسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن و الحصول على ولائهم بأقل تكلفة و بجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلاً: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال...الخ.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية و خارجها.

¹ - مصلحة التجارية بالمؤسسة مطاحن الحضنة.

المبحث الثاني: التشخيص المالي في مطاحن الحضنة

في هذا المبحث سنحاول إسقاط الجانب النظري وهذا من خلال عرض وإعداد الميزانيات القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية والنسب المالية.

المطلب الأول: عرض وإعداد الميزانيات المالية

أولاً- عرض وإعداد الميزانيات المالية

1- جانب الأصول (2018-2019-2020)

الجدول رقم (01) : يبين جانب الأصول للفترة (2018-2019-2020)

عناصر الأصول	الصافي 2018	الصافي 2019	الصافي 2020
الأصول غير جارية			
تثبيات غير مادية	-	-	52 000,00
تثبيات مادية	-	-	-
الأراضي	255 898 153,36	255 898 153,36	255 898 153,36
المباني	856 404 069,47	841 119 239,70	826 800 159,94
مجموع الأصول المحتفظ بها للبيع	-	132 603 618,80	132 603 618,80
التثبيات المادية أخرى	11 944 731,30	551 286 408,12	540 586 611,01
التثبيات الجارية إنجازها	95 972 429,08	53 450 738,43	-
تثبيات مالية	-	-	-
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى	18 800,00	18 800,00	18 800,00
الضرائب المؤجلة أصول	13 046 217,94	14 823 434,75	16 094 490,24
مجموع الأصول غير الجارية	1 233 284 401,15	1 849 200 393,16	1 772 053 833,35
أصول الجارية			
المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	-	314 535 007,66	139 441 820,68
أحكام الفنية للتأمين	2 674 952,89	-	-
حسابات الدائنة وإستخدامات المماثلة:	-	24 210 505,04	66 518 895,67
الزبائن	-	-	-
المدينون المتنازلون والمخصصون	544 884 .45	-	-
حصة الوثائق ووسائط التأمين على المدينون	682 846 804,32	-	-

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

15 514 494,95	25 039 534,23	8 149 777,59	المدينون الآخرون
506 527,63	20 046,33	8 434 249,59	الضرائب وما يماثلها
-	-	4 975 000,00	حسابات دائنة أخرى
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	الخزينة
1 330 388 717,47	1 122 087 660,11	1 491 981 486,18	مجموع الأصول الجارية
3 102 442 550,82	2 971 288 053,27	2 725 265 887,33	مجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (1-2-3)

2- جانب الخصوم (2020-2019-2018)

الجدول رقم (02) : يبين جانب الخصوم للفترة (2020-2019-2018)

عناصر الخصوم	الصافي 2018	الصافي 2019	الصافي 2020
رؤؤس الأموال الخاصة	-	-	-
رأس المال صادر	-	-	-
رأس المال غير المستعان به	-	-	-
علاوات و احتياطات المحملة	-	-	-
فارق إعادة التقييم	-	-	-
فارق المعادلة (1)	-	-	-
النتيجة الصافية - النتيجة الصافية حصة 1	353 477 806,88	357 320 009,89	356 201 443,13
رؤؤس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	-	-	-
حصة الشركة المدمجة	-	-	-
حصة ذوي الأقلية 1	-	-	-
الروابط بين الوحدات	2 246 305 525,35	2 211 960 162,80	2 251 903 643,85
المجموع (1)	2 599 783 332,23	2 568 012 772,69	2 608 105 086,98
الخصوم غير الحاربة	-	-	-
القروض و الديون المالية	-	-	-
الضرائب (المؤجلة والمرجوى لها)	8 663 881,00	12 232 125,23	15 800 369,46
ديون أخرى غير جارية	-	-	-
المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	56 064 904,11	68 927 900,72	74 646 002,73
المجموع (2)	64 728 785,11	81 160 025,95	90 446 372,19
الخصوم الجارية	-	-	-
الموردين والحسابات الملحقة	13 478 083,49	1 623 807,48	73 933 918,84
الضرائب	12 596,00	332 543,00	366 892,00

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

329 590 280,81	305 547 241,15	306 956 740,80	الديون المدينة الأخرى خزينة الخصوم
–	–	–	
403 891 091,65	310 942 113,35	320 447 420,29	المجموع (3)
3 102 442 550,82	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63	مجموع العام للخصوم (1)+(2)+(3)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (1-2-3)

ثانيا- إعداد الميزانيات الوظيفية المفصلة للفترة (2018-2019-2020)

1- إعداد الميزانية الوظيفية لسنة 2018.

أ- جانب الأصول للميزانية الوظيفية لسنة 2018

الجدول رقم (03): يبين جانب الأصول للميزانية الوظيفية للفترة (2018)

عناصر الأصول			الإستخدامات الثابتة
تثبيات غير المادية			–
<u>تثبيات المادية</u>			
الأراضي			255 898 153,36
المباني			856 404 069,47
التثبيات المادية أخرى			11 944 731,30
التثبيات الجارية إنجازها			95 972 429,08
<u>تثبيات مالية</u>			
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى			18 800,00
الضرائب المؤجلة أصول			13 046 217,94
مجموع الإستخدامات الثابتة			1 233 284 401,15
			الإستخدامات المتداولة
			أ. م. للإستغلال
			أ. م. خارج الإستغلال
			خزينة الأصول
أحكام الفنية للتأمين			2 674 952,89
المدينون الآخرون			8 149 777,59
المدينون المتنازلون والمخصصون			544 884 ,45
حصة الوثائق ووسائط التأمين على المدينون			682 846 804,32
الضرائب وما يماثلها			8 434 249,59
حسابات دائنة أخرى			4 975 000,00

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

790 005 723,12			أموال الخزينة
790 005 723,12	5 759 296.70	696 516 466.36	مجموع الإستخدامات المتداولة
1 492 281 486.18			مجموع الأصول المتداولة
2 725 265 887,33			مجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (01)

ب- جانب الخصوم للميزانية الوظيفية لسنة 2018

الجدول رقم (04): يبين جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للفترة (2018)

الديون المالية		التمويل الخاص	الموارد الثابتة
		-	رأس المال صادر
		-	علاوات و احتياطات المدمجة
		-	فارق إعادة التقييم
		746 226 161.08	النتيجة الصافية- النتيجة الصافية حصة 1
		424 582 339.25	الإهلاكات وخسائر القيمة
			الخصوم غير الجارية
		448 831 258.31	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
0			القروض و الديون المالية
0		1 619 621 758.64	المجموع (1)
1 619 621 758.64			مجموع الموارد الثابتة
خزينة الخصوم	خصوم متداولة خارج الإستغلال	خصوم متداولة للإستغلال	الخصوم المتداولة
-	125 96.00	406 226 437.69	الموردين والحسابات الملحقة
-		699 705 095.00	الديون المدينة الأخرى
0			الضرائب
0			خزينة الخصوم
0	125 96.00	1 105 931 532.69	المجموع الجزئي
1 105 944 128.69			مجموع الخصوم المتداولة
2 725 556 887.33			المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (01)

2- إعداد الميزانية الوظيفية لسنة 2019

أ- جانب الأصول للميزانية الوظيفية لسنة 2019

الجدول رقم (05): يبين جانب الأصول للميزانية الوظيفية للفترة (2019)

عناصر الأصول			الإستخدامات الثابتة
تثبيات غير المادية			
<u>تثبيات المادية</u>			
الأراضي			255 898 153,36
المباني			841 119 239,70
مجموع الأصول المحتفظ بها للبيع			132 603 618,80
التثبيات المادية أخرى			551 286 408,12
التثبيات الجارية إنجازها			53 450 738,43
<u>تثبيات مالية</u>			
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى			18 800,00
الضرائب المؤجلة أصول			14 823 434,75
مجموع الإستخدامات الثابتة			1 849 200 393,16
			الإستخدامات المتداولة
			أ. م. للإستغلال
			أ. م. خارج الإستغلال
			خزينة الأصول
المخزونات			314 532 407.66
الزبائن			24 210 505.04
المدينون الآخرون			25 039 534.23
الضرائب وما يماثلها			200 46.33
أموال الخزينة			758 285 166.85
مجموع الإستخدامات المتداولة			758 285 166.85
مجموع الأصول المتداولة			363 782 446.93
			1 122 087 660.11
مجموع العام للأصول			2 971 288 053.27

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (02)

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

ب- جانب الخصوم للميزانية الوظيفية لسنة 2019

الجدول رقم (06): يبين جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للفترة (2019)

الديون المالية		التمويل الخاص	الموارد الثابتة
0		-	رأس المال صادر
		-	علاوات و احتياطات المدمجة
		-	فارق إعادة التقييم
		376 126 434.70	النتيجة الصافية- النتيجة الصافية حصة 1
		2 162 310 851.76	الإهلاكات وخسائر القيمة
0		87 734 325.53	الخصوم غير الجارية
			المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
			القروض و الديون المالية
0		2 626 171 612.02	المجموع (1)
2 626 171 612.02			مجموع الموارد الثابتة
خزينة الخصوم	خصوم متداولة خارج الإستغلال	خصوم متداولة للإستغلال	الخصوم المتداولة
-	332 543.00	204 302 322.90	الموردين والحسابات الملحقة
-		324 353 665.96	الديون المدينة الأخرى
0			الضرائب
0	332 543.00	344 783 898.25	خزينة الخصوم
0	332 543.00	344 783 898.25	المجموع الجزئي
345 116 441.25			مجموع الخصوم المتداولة
2 971 288 053.27			المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (02)

3- إعداد الميزانية الوظيفية لسنة 2020

أ- جانب الأصول للميزانية الوظيفية لسنة 2020

الجدول رقم (06): يبين جانب الأصول للميزانية الوظيفية للفترة (2020)

عناصر الأصول			الإستخدامات الثابتة
تثبيات غير المادية			52 000.00
<u>تثبيات المادية</u>			
الأراضي			255 898 153.36
المباني			826 800 159.94
التثبيات المادية أخرى			132 603 618.80
مجموع الأصول المحتفظ بها للبيع .			540 586 611.01
التثبيات الجارية إنجازها			
<u>تثبيات مالية</u>			
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى			18 800,00
الضرائب المؤجلة أصول			16 094 490.24
مجموع الإستخدامات الثابتة			1 772 053 833.35
			الإستخدامات المتداولة
			أ.م. للإستغلال
			أ.م. خارج الإستغلال
			خزينة الأصول
المخزونات			139 441 820.68
الزبائن			66 518 859.67
المدينون الآخرون			15 514 494.95
الضرائب وما يماثلها			506 527.63
أموال الخزينة			1 108 406 978.54
مجموع الإستخدامات المتداولة			1 108 406 978.54
مجموع الأصول المتداولة			221 475 211.30
			1 330 338 717.47
مجموع العام للأصول			3 102 442 550.82

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (02)

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

ب- جانب الخصوم للميزانية الوظيفية لسنة 2020

الجدول رقم (08): يبين جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للفترة (2020)

الموارد الثابتة		التمويل الخاص	الديون المالية
رأس المال صادر		-	
علاوات و احتياطات المدمجة		-	
فارق إعادة التقييم		-	
النتيجة الصافية- النتيجة الصافية حصة 1		365 632 101.56	
الإهلاكات وخسائر القيمة		229 981 380.81	
الخصوم غير الجارية			
المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا		84 076 660.855	
القروض و الديون المالية			0
المجموع (1)		2 679 690 142.92	0
مجموع الموارد الثابتة		2 679 690 142.92	
الخصوم المتداولة		خصوم متداولة للإستغلال	خصوم متداولة خارج الإستغلال
الموردين والحسابات الملحقة		83 364 576.96	-
الديون المدينة الأخرى		339 020 938.93	-
الضرائب			366 892.00
خزينة الخصوم			0
المجموع الجزئي		422 385 515.90	366 892.00
مجموع الخصوم المتداولة		422 385 515.90	
المجموع العام للخصوم		3 102 442 550.82	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (03)

ثالثا - الميزانية المختصرة للفترة (2020-2019-2018)

الجدول رقم (09): يبين الميزانية المختصرة للفترة (2020-2019-2018)

2020	2019	2018	الأصول
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 772 053 833.35	1 849 200 393.19	1 904 328 223.99	الإستخدامات الثابتة
1 330 388 717.47	1 122 087 660.11	1 492 281 486.18	الأصول المتداولة
221 475 211.30	363 782 446.93	696 516 466.36	أصول متداولة للإستغلال
506 527.63	20 046.33	5 759 296.70	أصول متداولة خارج الإستغلال
1 108 406 978,54	758 285 166.85	790 005 723.12	خزينة الأصول
3 102 442 550,82	2 971 288 053.27	2 725 565 887.33	مجموع العام لأصول
2020	2019	2018	الخصوم
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
2 679 690 142.92	2 626 171 612.02	1 619 621 758.64	الموارد الدائمة
2 679 690 142.92	2 626 171 612.02	1 619 621 758.64	التمويل الخاص
0	0	0	الديون المالية
422 752 407.9	345 116 441.25	1 105 944 128.69	الخصوم المتداولة
422 385 515.90	344 783 898.25	1 105 931 532.69	خصوم متداولة للإستغلال
366 892.00	332 543.00	12 596.00	خصوم متداولة خارج الإستغلال
0	0	0	خزينة الخصوم
3 102 442 550,82	2 971 288 053.27	2 725 565 887.33	مجموع العام الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول من (02-08)

المطلب الثاني: تحليل القوائم بإستخدام مؤشرات المالية

أولاً- رأس المال العامل

1- حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الجدول رقم (10): يبين رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة (2018-2019-2020)

المبالغ	المبالغ	المبالغ	البيانات
2020	2019	2018	
2 679 690 142.92	2 626 171 612.02	1 619 621 758.64	الموارد الثابتة (1)
1 772 053 833.35	1 849 200 393.16	1 233 284 401.15	الإستخدامات الثابتة (2)
907 636 309.57	77 697 218.68	38 633 575.49	رأس مال العامل(1)-(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (09)

2- حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الجدول رقم (11): يبين رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة (2018-2019-2020)

المبالغ	المبالغ	المبالغ	البيانات
2020	2019	2018	
1 330 388 717.47	1 122 087 660.11	1 492 281 486.18	الأصول المتداولة (1)
422 752 407.90	1 849 200 393.16	1 105 944 128.68	الخصوم المتداولة (2)
907 636 309.57	776 971 218.68	38 633 757.49	رأس مال العامل(1)-(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (09)

3- شرح رأس المال العامل:

أ- رأس المال العامل من أعلى الميزانية: من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن رأس المال العامل خلال الفترة المدروسة كان موجبا، وهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة مع وجود هامش أمان، (المؤسسة قادرة تمويل إستثماراتها بإستخدام مواردها الدائمة)، وهذا ما يؤكد سلامة المركز المالي على المدى المتوسط.

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

ب- رأس المال العامل من أسفل الميزانية: من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب يعني أنها قادرة على مواجهة استحقاقاتها المالية قصيرة الأجل بإستخدام أصولها المتداولة عند تحولها إلى سيولة.

ثانيا - الإحتياج في رأس المال

1- حساب الإحتياج في رأس المال العامل: يمكن حسابه كمايلي:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل BFR} = (\text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة})$$

$$\text{إحتياج رأس المال العامل BFR} = (\text{الأصول المتداولة للإستغلال} + \text{الأصول المتداولة خارج الإستغلال}) - (\text{خصوم المتداولة للإستغلال} + \text{خصوم المتداولة خارج الإستغلال})$$

الجدول رقم (12): يبين إحتياج رأس المال العامل للفترة (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
221 475 211.30	363 782446.93	696 516 466.36	الأصول المتداولة للإستغلال
506 527.63	20 046.33	5 759 296.70	الأصول المتداولة خارج الإستغلال
363 802 493.26	222 981 738.93	702 275 763.06	إحتياجات الدورة
422 385 515.90	345 116 441.25	1 105 931 532.69	خصوم المتداولة للإستغلال
366 892.00	332 543.00	12 596.00	خصوم المتداولة خارج الإستغلال
422 752 407.90	345 116 441.25	1 105 944 128.69	موارد الدورة
- 58 949 914.64	- 123 134 702.32	-403 668 365.63	إحتياج رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (09)

2- شرح إحتياج في رأس المال العامل:

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن الإحتياج في رأس المال العامل سالب خلال الفترة المدروسة وهذا يعني أن موارد المؤسسة الدورية تغطي إحتياجاتها الدورية.

كما يمكن تفسير إنخفاض إلى نقصان كمية الإنتاج أو تحكم المؤسسة في آجال دورة الإستغلال:

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

- دورة سريع للمخزون.

- منح آجال قصيرة الآجال.

- تلقي آجال طويلة من الموردين.

وبالتالي فإن الإحتياجات دورة الإستغلال تشكل منتج لا يؤثر على خزينة دور الإستغلال بشكل حاض والخرزينة الكلية بشكل عام.

ثالثا - الخزينة

1- حساب الخزينة: يمكن حسابها كمايلي:

$$\text{الخرزينة} = (\text{خرزينة الأصول} - \text{خرزينة الخصوم})$$

الجدول رقم (13): يبين خزينة المؤسسة للفترة (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 108 406 978,54 0	758 285 166,85 0	790 005 723,12 0	خرزينة الأصول خرزينة الخصوم
1 108 406 978,54	758 285 166,85	790 005 723,12	الخرزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (09)

2- شرح الخزينة:

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن خزينة المؤسسة خلال الفترة المدروسة موجبة مما يدل على وجود توازن مالي .

وعلى العموم أن الفائض المالي الذي حققته المؤسسة جراء تمويل إستثماراتها يكفي المؤسسة لتمويل إحتياجات دور الإستغلال وهذا ما أدى بالمؤسسة إلى الوفاء بالتزاماتها إتجاه مختلف المتعاملين معها.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

كما سبقنا وأن ذكرنا أن استخدام النسب المالية ليست الغاية في التحليل المالي، وعلمنا في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الإستثمار والتمويل.

أولاً- نسبة السيولة والنشاط

1- نسب السيولة: تحسب نسب السيولة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.

أ- نسبة السيولة العامة : يمكن حسابها كمايلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الجدول رقم (14): يبين حساب نسبة السيولة العامة للفترة (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	البيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 330 388 717.47	1 122 087 660.11	1 492 281 486.18	الأصول المتداولة
422 752 407.90	345 116 441.25	1 105 944 128.68	الخصوم المتداولة
3.25	3.15	1.35	نسبة السيولة العامة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للسنوات (2018-2019-2020)

- التحليل:

بما أن الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة فإن نسبة السيولة العامة كانت موجبة خلال السنوات الثلاث وأكبر من الواحد، ودليل ذلك أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال الفترة معناه أن المؤسسة تملك أصول متداولة كافية لتسديد إلتزاماتها دون الحاجة إلى تحويل جزء من أصولها غير المتداولة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

ب- نسبة السيولة النسبية: تقوم هذه النسبة إلى إستبعاد قيم الإستغلال قيمتها وهذه الأخيرة أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية.

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

نسبة السيولة النسبية = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (15): يبين حساب نسبة السيولة النسبية للفترة (2020-2019-2018)

2020	2019	2018	المبيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1 330 388 717.47	1 122 087 660.11	1 492 281 486.18	الأصول المتداولة
139 441 820.68	314 532 407.66	0	المخزون
422 752 407.90	345 116 441.25	1 105 944 128.68	الخصوم المتداولة
2.82	3.15	1.35	نسبة السيولة النسبية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للسنوات (2020-2019-2018)

التحليل:

من خلال الجدول المبين أعلاه أن النسبة تتراوح ما بين 1.35 و 2.82 وهي نسبة مرتفعة، وهي تفوق النسبة المثلى التي يجب أن تتراوح بين 0.3 و 0.5 ويعود الإرتفاع إلى إرتفاع قيمة مدينو الإستثمار فعلى المؤسسة أن تقوم بتسديد ديونها لأن الوضعية المالية غير ملائمة.

ج- النسب الجاهزة: تعتمد هذه النسبة على أكثر الصرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الآجل دون اللجوء إلى تحصيل مدينيتها.

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (16): يبين حساب نسبة السيولة الجاهزة للفترة (2020-2019-2018)

2020	2019	2018	المبيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
408 866 593.71	376 878 761.06	377 292 346.58	القيم الجاهزة
422 752 407.90	345 116 441.25	1 105 944 128.68	الخصوم المتداولة
2.82	3.15	1.35	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للسنوات (2020-2019-2018)

التحليل:

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للسنوات الثلاث (2018-2019-2020) تفوق النسبة المثلى، فالمؤسسة في حالة تستطيع فيها تسديد ديونها قصيرة الآجل بالقيم الجاهزة، دون اللجوء إلى بيع مخزونات أو تحصيل مدينيتها.

2- نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب في قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها من خلال توزيع مواردها المالية.

أ- **معدل دوران مجموع الأصول:** إن حساب هذه النسب أهمية تكمن في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها وإدارة مجهوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

الجدول رقم (17): يبين حساب معدل دوران مجموع الأصول للفترة (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	المبيعات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
3 253 289 448.16	2 952 703 193.07	2 961 232 701.33	رقم الأعمال
3 102 442 550.82	2 971 288 053.27	2 725 565 887.33	مجموع الأصول
1.05	0.99	1.09	معدل دوران مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للسنوات (2018-2019-2020)

التحليل:

يقدر معدل مجموع الأصول للمؤسسة بـ 1.09 في سنة 2018 هذه يعني كل دينار مستثمر هذه في السنة يولد 1.09 دينار من المبيعات، هذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأن المؤسسة تعمل بمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، وفي سنة 2019 يقدر المعدل بـ 0.99 وبذلك هذا على الإنخفاض على تراجع أداء المؤسسة خلال هذه السنة،

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

ومن أجل تجنب هذا الإنخفاض إما على المؤسسة القيام إما بإستغلال كل أصولها، أو نقوم ببيع جزء من أصولها الغير مستغلة، ليرتفع في سنة 2020 إلى 1.05 وهذا يدل على إرتفاع أداء المؤسسة خلال السنة.

ب- معدل دوران الأصول الثابتة: تشير هذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في إستخدام أصولها الثابتة في توليد المبيعات.

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

الجدول رقم (18): يبين حساب معدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	المبيعات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
3 253 289 448.16	2 952 703 193.07	2 961 232 701.33	رقم الأعمال
1 772 053 833.35	1 849 200 393.16	1 233 284 401.15	الأصول الثابتة
1.84	1.60	2.40	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للسنوات (2018-2019-2020)

التحليل:

هذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2018 يقدر هذا المعدل بـ 2.40 وهذا يعني أن كل إثنان دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 2.40 دينار من المبيعات لينخفض بعد ذلك إلى 1.60 في سنة 2019، وإلى 1.84 في سنة 2020، وهذا ما يدل على إستغلال أصولها الثابتة، وإنخفاض الأداء التشغيلي للمؤسسة.

ج- معدل دوران الأصول المتداولة: هذه النسبة تبين مدى نشاط الأصول المتداولة وقدرتها على توليد المبيعات .

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

الجدول رقم (19): يبين حساب معدل دوران الأصول المتداولة للفترة (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	المبيعات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
3 253 289 448.16	2 952 703 193.07	2 961 232 701.33	رقم الأعمال
1 122 087 660.11	1 330 388 717.47	1 492 281 486.18	الأصول المتداولة
2.90	2.22	1.98	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للسنوات (2018-2019-2020)

التحليل:

يقيس هذا معدل كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، من خلال الجدول أعلاه، معدل دوران الأصول المتداولة يقدر بـ 1.98 في سنة 2018 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة في هذه السنة يولد 1.98 من المبيعات وفي سنة 2019 إرتفعت إلى 2.22 وهذا يدل على كفاءة الإدارة في إستغلال أصولها المتداولة ويدل إلى تقدم حسن لتسيير قيم الإستغلال ليرتفع بعد ذلك إلى 2.90 في سنة 2020 وهذا يدل على إرتفاع الأداء التشغيلي للمؤسسة.

ثانيا - نسبة الربحية والمردودية

1- نسبة الربحية والمردودية: هي نسب تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها لتحقيق الأرباح، تعتبر نسب المردودية عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي تتخذها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والنشاط.

أ- المردودية التجارية: تسمح بتقييم قدرة المؤسسة على إستخلاص فائض من التشغيل أو الهامش التجاري.

المردودية التجارية = الربح الإجمالي / رقم الأعمال

الجدول رقم (20): يبين حساب المردودية التجارية للفترة (2018-2019-2020)

2020	2019	2018	المبيعات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
356 201 443.13	357 320 009.89	353 477 806.88	الربح الإجمالي
3 253 289 448.16	2 952 703 193.07	2 961 232 701.33	رقم الأعمال

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

31.74 %	12.10 %	11.93 %	المردودية التجارية
---------	---------	---------	--------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج للسنوات (2020-2019-2018)

التحليل:

يتضح من خلال نسبة المردودية التجارية المحسوبة في السنوات الثلاث، حيث تقدر في نسبة 2018 بـ 11.93 % وفي سنة 2012 بـ 12.10 % و 31.74 % في سنة 2020، وهذا يعني أن المؤسسة تحقق ربح لأن جميع نسب مردوديتها موجبة، وهذا يدل على كفاءة المديرين في إدارة الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

ب- المردودية الإقتصادية: تستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

المردودية الإقتصادية = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

الجدول رقم (21): يبين حساب المردودية الإقتصادية للفترة (2020-2019-2018)

2020	2019	2018	البيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
356 201 443.13	357 320 009.89	353 477 806.88	النتيجة الإجمالية
3 102 442 550.82	2 971 288 053.27	2 725 565 887.33	مجموع الأصول
11	12	13	المردودية الإقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للسنوات (2020-2019-2018)

التحليل:

نلاحظ ارتفاع في المردودية الإقتصادية، أي كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 13 دينار من النتيجة الصافية بالنسبة لسنة 2018، وهذا يدل على كفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي إتخذتها الإدارة المالية للمؤسسة وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة الإستخدام أصولها الأمثل لأموالها.

ج- المردودية المالية: تمثل هذه النسبة ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من الربح الصافي .

الفصل الثاني ————— دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

المردودية المالية = الربح الصافي / الأموال الخاصة

الجدول رقم (22): يبين حساب المردودية المالية للفترة (2020-2019-2018)

2020	2019	2018	البيانات
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
356 201 443.13	357 320 009.89	353 477 806.88	الربح الصافي
2 608 105 086.98	2 568 010 172.69	2 599 783 332.23	الأموال الخاصة
13.65 %	13.91 %	13.59 %	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للسنوات (2020-2019-2018)

التحليل:

نلاحظ أن معدل المردودية المالية 13.59 % و 13.91 % و 13.65 % خلال سنوات (2018-2019-2020) على التوالي فهو إرتفاع مستمر خلال هذه السنوات ويعود ذلك إلى حسن تسيير وإستخدام الموارد المالية المحققة خاصة في سنة 2019 .

خلاصة الفصل:

بعد الإطاحة بالجانب النظري والمتعلق بالتشخيص المالي والتطرق إلى أدوات تحديد المركز المالي حاولنا معرفة في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

من خلال دراسة القوائم المالية المعدة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة وقمنا بحساب مختلف المؤشرات المالية وتحليل بعض النسب بالإستعانة بالميزانية وجدول حساب النتائج لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.



الخاتمة

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بدور التشخيص المالي بواسطة النسب المالية ودوره في تحديد المركز المالي في مؤسسة من طرف المستخدمين، والتي تنطبق في جانبها النظري إلى أهم الأدوات التي تخص الجانب المالي ألا هو المركز المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وكذلك مختلف المفاهيم المتعلقة بعرض القوائم المالية والمعلومات المتوفرة في هذه القوائم، وأما الجانب التطبيقي يتمثل في دراسة ميدانية للمؤسسة مطاحن الحضنة تدعيها للجانب النظري ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية الفرعية لبحثنا وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

- إختيار الفرضيات:

من خلال ماسبق توصلنا إلى:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تعتبر الفرضية محققة إلى حد بعيد بحيث أن إستعمال أدوات المركز المالي تمكننا من الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة الإقتصادية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** وتعتبر الفرضية محققة حيث أن عدم الإهتمام بإستخدام المركز المالي في المؤسسة يؤدي إلى إنخفاض الإدارة في إستخدام أصولها المختلفة.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** تعبر هذه الفرضية محققة حيث تمثل القوائم المالية مصدر مهم للمعلومات المستعملة من طرف المستخدمين من أجل إتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

- نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المتوصل إليها هي كالاتي:

- ✓ إن المركز المالي عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة من طرف المؤسسة ما، للحصول على معلومات تستعمل في إتخاذ القرارات.
- ✓ تحليل القوائم المالية ليساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة من أجل إكتشاف نقاط القوة وزيادة تعزيزها ونقاط الضعف من أجل تصحيحها.

✓ رأس المال العامل موجب خلال الفترات (2018-2019-2020) مما يدل على أن المؤسسة إستطاعت تمويل إحتياجاتها في تلك الفترة.

✓ سجلت المؤسسة خزينة موجبة على مدار ثلاث سنوات مما يدل على وجود توازن مالي.

✓ المؤسسة تتمتع بإستقلالية مالية معتبرة إتجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.

- الإقتراحات والتوصيات:

✓ إستغلال أموال الخزينة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد .

✓ تسديد الديون قصيرة الأجل.

✓ نقترح على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للمركز المالي وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة من أجل الكشف عن مواطن نقاط القوة والضعف ومعالجتها.

✓ على المؤسسة الجزائرية أن تقوم بتأهيل الإطارات المختصة في تحليل المعلومات المحاسبية بطريقة مثلى ترجع على المؤسسة بالمنفعة.

- آفاق الدراسة:

✓ طبعا لا تخل أي دراسة من عيوب ونقائص، حيث لا تزال هناك الكثير من الأفكار والمواضيع الغير مدروسة في هذا المجال .

✓ عرض القوائم المالية وفق معايير الدولية ومدى تطبيقها في الجزائر .

✓ أثر الإفصاح على المعلومات المحاسبية ومدى إستخدامها في تقييم أداء المؤسسة.



قائمة المراجع

- قائمة المراجع باللغة العربية

➤ الكتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
2. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدم، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
3. زكي حنوش، مروان المسمان، الرقابة و التخطيط في المشروع، مديرية الكتب والمطبوعات، 1981.
4. شيخة خميمي، التسيير المالي للموسوعة، دار هومة، الجزائر، 2010.
5. محمد عادل العاقل، مبادئ التحليل الإقتصادي، جامعة حلب، 2009 .
6. محمد عبد الحميد عطية، الاستثمار في البورصة (سوق العمل - التحليل الأساسي - التحليل الفني - أدوات التحليل المالي، مؤشرات أداء السوق، اتجاهات الأسعار ، محفظة الإستثمار)، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2011.
7. ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 1990.
8. يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

➤ الأطروحات والرسائل:

1. توفيق رفاع، محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2020.
2. جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
3. زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011.

➤ المطبوعات

1. بلقاسم سعودي، دروس في مقياس التشخيص المالي، السنة أولى ماستر، الإدارة المالية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.
2. لحسن دردوي، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، تخصص مالية المؤسسة وحوكمة المؤسسة المالية و إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2016.
3. يحي سعيد، محاضرة في التحليل المالي، قسم علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر 2006-2007.

- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Caca zard et ssepari , control de gestion manuel et application douan paris 1996.
2. G eorge F.Gant , développement , administration : concept G OALS , méthodes
3. pderubvote cite dars huardpiere , objective et strudure de gudage de l'entre pris CNRS , paris 1974.
4. yoder dale , personel management and industriel (2) relations , 4th Edition , prentice , hall Inc , new York .



الملاحق

الملحق رقم (01) : ميزانية أصول مؤسسة مطاحن الحضنة سنة 2018

CIC HODNA M28

EDITION_DU:11/05/2020 9:51
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 235,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 708 165 113,27	1 803 836 889,28	1 904 328 223,99	1 925 992 544,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		1 411 164 941,99	330 533 628,35	1 080 631 313,64	1 348 448 791,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 119 330 055,26	2 134 370 517,63	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

CIC HODNA M28

EDITION_DU:31/05/2020 11:37

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 612 818 989,93	1 831 911 589,95	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	620 811 677,81	841 119 239,70	856 404 069,47
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	682 988 554,14
Autres immobilisations corporelles		1 762 386 300,26	1 211 099 892,14	551 286 408,12	
Immobilisations encours		53 450 738,43		53 450 738,43	95 972 429,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		14 823 434,75		14 823 434,75	13 046 217,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 681 227 616,60	1 832 027 223,44	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		317 207 360,55	2 674 952,89	314 532 407,66	241 191 919,40
Stocks matières premières et fournitures		193 194 375,00		193 194 375,00	124 390 565,00
Produits finis et encours		23 989 418,74		23 989 418,74	21 628 233,09
Autres stocks		100 023 566,81	2 674 952,89	97 348 613,92	95 173 121,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		351 318 874,41	327 108 369,37	24 210 505,04	28 130 065,58
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		20 046,33		20 046,33	8 434 249,59
Autres débiteurs		25 539 840,32	500 306,09	25 039 534,23	12 869 355,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		758 285 166,85		758 285 166,85	790 005 723,12
TOTAL ACTIF COURANT		1 452 371 288,46	330 283 628,35	1 122 087 660,11	1 080 631 313,64
TOTAL GENERAL ACTIF		5 133 598 905,06	2 162 310 851,79	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

CIC HODNA M28

EDITION_DU:09/02/2022 13:20

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		175 653,49	123 653,49	52 000,00	
Immobilisations corporelles		3 656 744 642,08	1 900 856 098,97	1 755 888 543,11	1 780 907 419,98
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 462 908 917,51	636 108 757,57	826 800 159,94	841 119 239,70
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	132 603 618,80
Autres immobilisations corporelles		1 805 333 952,41	1 264 747 341,40	540 586 611,01	551 286 408,12
Immobilisations encours					53 450 738,43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		16 094 490,24		16 094 490,24	14 823 434,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 673 033 585,81	1 900 979 752,46	1 772 053 833,35	1 849 200 393,16
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		142 116 773,57	2 674 952,89	139 441 820,68	314 532 407,66
Stocks matières premières et fournitures		20 831 159,22		20 831 159,22	193 194 375,00
Produits finis et encours		13 289 038,29		13 289 038,29	23 989 418,74
Autres stocks		107 996 576,06	2 674 952,89	105 321 623,17	97 348 613,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		392 345 265,04	325 826 369,37	66 518 895,67	24 210 505,04
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		506 527,63		506 527,63	20 046,33
Autres débiteurs		16 014 801,04	500 306,09	15 514 494,95	25 039 534,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 108 406 978,54		1 108 406 978,54	758 285 166,85
TOTAL ACTIF COURANT		1 659 390 345,82	329 001 628,35	1 330 388 717,47	1 122 087 660,11
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 423 931,63	2 229 981 380,81	3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

CIC HODNA M28

EDITION_DU:19/02/2020 10:21

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 616 236,61	353 477 806,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 211 396 536,08	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 568 012 772,69	2 599 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prov.p/pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 025,95	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		5 062 329,20	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		310 942 113,35	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 960 114 911,99	2 984 959 537,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

CIC HODNA M28

EDITION_DU:19/02/2020 10:21

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 616 236,61	353 477 806,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 211 396 536,08	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 568 012 772,69	2 599 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prov.p/pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 025,95	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		5 062 329,20	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		310 942 113,35	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 960 114 911,99	2 984 959 537,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

CIC HODNA M28

EDITION_DU:09/02/2022 13:19

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 201 443,13	357 320 009,89
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
TOTAL I		2 608 105 086,98	2 568 010 172,69
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		15 800 369,46	12 232 125,23
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		74 646 002,73	68 927 900,72
Prov.p/pensions et oblig.similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
TOTAL II		90 446 372,19	81 160 025,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
Impôts		366 892,00	332 543,00
Autres dettes		329 590 280,81	305 547 241,15
Trésorerie passif			
TOTAL III		403 891 091,65	322 117 854,63
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:29

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513,73	2 922 857,40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Groupe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 983 698 485,90	2 920 762 141,41
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 686 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 387 402 947,82	-2 374 434 346,61
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		596 295 538,08	546 327 794,80
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		393 324 765,33	316 647 378,04
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		-32 417,21	-25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 459,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		354 677 623,55	265 165 328,24
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 934,48	26 461 619,35
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		355 693 558,03	291 626 947,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 024 327 124,02	2 964 556 698,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 670 849 317,14	-2 676 468 202,98
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		353 477 806,88	288 088 495,05
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		353 477 806,88	288 088 495,05

CIC HODNA M28

EDITION_DU:19/02/2020 10:22

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		2 952 703 193,07	2 961 232 701,33
Ventes de marchandises		9 773 321,25	4 087 513,73
Ventes Produits Finis		2 917 287 339,82	2 940 333 000,00
Ventes Produits Intra-Groupe		22 231 500,00	13 368 000,00
Prestation de Services		2 902 215,20	2 703 422,80
Autres Ventes		508 816,80	740 764,80
Variation stocks produits finis et en cours		2 361 185,65	15 645 382,48
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 211 731,45	2 097 818,18
Cession Inter Unités		57 105 832,30	4 722 583,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 013 381 942,47	2 983 698 485,90
Achats consommés		-2 367 399 404,56	-2 360 716 762,53
Services extérieurs et autres consommations		-26 089 764,66	-26 686 185,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 393 489 169,22	-2 387 402 947,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		619 892 773,25	596 295 538,08
Charges de personnel		-207 951 255,16	-201 679 204,75
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 873 433,21	-1 291 568,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		403 068 084,88	393 324 765,33
Autres produits opérationnels		9 079 627,68	25 335 847,54
Autres charges opérationnelles		-39 194,88	-32 417,21
Dotations aux Amortissements		-54 702 997,39	-70 751 968,33
Dotations aux Provisions		-12 862 996,61	-7 475 459,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 849 400,87	14 276 856,10
V- RESULTAT OPERATIONNEL		357 391 924,55	354 677 623,55
Produits financiers		1 015 339,48	1 015 934,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 339,48	1 015 934,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		358 407 264,03	355 693 558,03
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-2 215 751,15
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 791 027,42	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 036 326 310,50	3 024 327 124,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 679 710 073,89	-2 670 849 317,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		356 616 236,61	353 477 806,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			

../.. la suite sur la page suivante

CIC HODNA M28

EDITION_DU:09/02/2022 13:21

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		3 253 289 448,16	2 952 703 193,07
Ventes de marchandises		5 798 372,58	9 773 321,25
Ventes Produits Finis		3 224 482 751,59	2 917 287 339,82
Ventes Produits Intra-Groupe		21 285 800,00	22 231 500,00
Prestation de Services		1 057 524,79	2 902 215,20
Autres Ventes		664 999,20	508 816,80
Variation stocks produits finis et en cours		-9 908 255,68	2 361 185,65
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			1 211 731,45
Cession Inter Unités		92 549 338,70	57 105 832,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 335 930 531,18	3 013 381 942,47
Achats consommés		-2 590 916 654,95	-2 367 399 404,56
Services extérieurs et autres consommations		-69 326 448,73	-26 089 764,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 660 243 103,68	-2 393 489 169,22
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		675 687 427,50	619 892 773,25
Charges de personnel		-250 455 228,55	-207 951 255,16
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 532 370,54	-8 873 433,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		419 699 828,41	403 068 084,88
Autres produits opérationnels		4 239 010,84	9 786 000,96
Autres charges opérationnelles		-529 000,31	-41 794,88
Dotations aux Amortissements		-69 910 219,27	-54 702 997,39
Dotations aux Provisions		-5 718 102,01	-12 862 996,61
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 372 176,96	12 849 400,87
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 153 694,62	358 095 697,83
Produits financiers		344 937,25	1 015 339,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		344 937,25	1 015 339,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		358 498 631,87	359 111 037,31
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 297 188,74	-1 791 027,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 350 886 656,23	3 037 032 683,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 994 685 213,10	-2 679 712 673,89
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		356 201 443,13	357 320 009,89
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			

... la suite sur la page suivante



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): بورحالة رندة المولود(ة) بتاريخ: 1997/11/26 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 81055577 الصادرة بتاريخ: 2017/08/18 عن: بلدية

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2022-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: التشخيص المالي بواسطة النسب المالية

ودور في تحديد المركز المالي في مؤسسة اقتصادية

(دراسة حالة مطاحي الحفنة)

أصريح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 31/05/2022

التوقيع و البصمة



*بحرر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بركة جمال المولود(ة) بتاريخ: 1997/10/31 ب. المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 206900496 الصادرة بتاريخ: 2021/08/23 عن: المدير العام
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: العلوم الاقتصادية تخصص: المالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2021-2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: التشخيص المالي بواسطة التسبب المالي
ودوره في تنمية المركز المالي في مؤسسة اقتصادية
(دراسة حالة مطاحن الحفصة)

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/31

التوقيع و البصمة



* يحرر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد.

** يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

المسيلة في: 10/01/2020

رقم:

إلى السيد: مدير صحن
الحكمة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التريض الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: المالية وبنوك تخصص: حسابات وبنوك فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تريضهم الميداني بمؤسستكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و.ر.س	الإمضاء
01	بلركة منال	35101594	206900426	
02	بورحلة رندة	35081029	201055577	

عنوان المذكرة: التشخيص المالي بواسطة الحسابات البنكية و دورها في تحديد
المركز المالي في مؤسسة اقتصادية دراسة حالة مؤسسة الخطة

المشرف (الاسم واللقب و الإمضاء)	هيئة التريض (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)

جَمَلُكَ